

شهور بعد انسحاب الولايات المتحدة، الاقليات العراقية يخشون على سلامتهم، عدم الثقة تجاه اجهزة الامن وينشُدون العدالة ، تقرير جديد

19 تموز/ يوليو 2012

لتحسين الوضع الأمني للأقليات في العراق، يجب وضع حد للإفلات من العقاب، وتحديد ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن الهجمات على هذه المجتمعات الضعيفة، كما تقول المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG) في تقريرها الجديد.

معظم أفراد الأقليات العرقية والدينية العراقية لا يزالون يخشون على سلامتهم، ويسودهم عدم الثقة الراسخة بالوكالات الأمنية، وفقاً للتقرير "تحسين الأمن للأقليات في العراق"، استناداً على بحث جديد قامت به MRG بالمشاركة مع شريكها العراقي ، منظمة مجلس الأقليات العراقية (IMC).

المجتمعات الأكثر شعوراً بتعرضها للخطر، هي الأرمن، الآيزيديين، والعراقيون السود والشبك.

"العديد من الأقليات التي جرى إستطلاعها، لديها ثقة ضعيفة بقوات الامن العراقية ، و ترى أنها فاسدة و مخترقة من قبل المتطرفين، لذا يجب اتخاذ تدابير فورية لمعالجة هذا الوضع، بدءاً من إنشاء لجنة مستقلة لتحديد وإزالة عناصر الشرطة الفاسدين"، بحسب قول كريس تشابمان، مدير برنامج منع الصراعات في المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG)، و معد التقرير.

من ناحية أخرى، فإن الذين شملهم الاستطلاع في التقرير، وعلى الرغم من نقص الثقة بالدولة فيما يخص توفير الحماية لهم، فإنهم يشعرون أنه من أجل توفير الأمن الفعال للأقليات، لا بد من تعزيز هيكلية مؤسسات الدولة. واتضح أن مكونات الآيزيدية والشبك والكلدان –الآشوريين- السريان، هم من أكثر المؤيدين المتحمسين لزيادة تمثيل الأقليات في الأجهزة الأمنية، كما أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الذين شملهم الاستطلاع، دعوا إلى تحسين العلاقات وتبادل المعلومات بين الشرطة والجماعات العرقية والدينية.

مما لا يثير الدهشة – وباعتبارها منطقة أكثر هدوءاً نسبياً في العراق – فقد أظهر البحث أن تصورات الأقليات حول الأجهزة الأمنية الأكثر قدرة على حمايتهم، تقع في اقليم كردستان، في حين تكون أدناها قدرة على الحماية في بغداد والمناطق المتنازع عليها في الشمال.

لكن بعض المراقبين قلقون من أن أول حلقة كبيرة من العنف ضد الأقليات حدثت في كردستان في شهر ديسمبر/ كانون أول عام 2011، حيث تم حرق مصالح 37 من رجال الأعمال المسيحيين والآيزيديين، في محافظة دهوك، ما يمكن أن يكون نذيراً بأن الأقليات في المنطقة لن تكون آمنة من الهجمات مستقبلاً.

و ترى العديد من الأقليات أن إنشاء ميليشيات خاصة بهم، وفقاً لمخططات عرقية ودينية - مثل الميليشيا المسيحية التي تحمي القرى في سهل نينوى - ستفشل في تحسين الأمن أو في حماية حقوقهم ومصالحهم.

'إن أبناء الأقليات يخشون من زحف "كل مجتمع على نفسه" وفق منهج مبدئي، والذي بموجبه سوف يواجهون خياراً صعباً بين التفوق العددي، أو قبول عروض من الحماية تقترحها مجتمعات أخرى، وفق شروط يملئها بالضرورة الطرف الحامي. إن ميليشيا عرقية لا تعني سوى مزيد من ترسيخ الخلافات العرقية والطائفية، كما يقول "تشابمان".

وجهات النظر حول انسحاب القوات الامريكية من العراق في نهاية عام 2011، كانت مختلطة جدا في
أوساط الأقليات، مع وجود العديد من الذين يبدو فرحين لرحيلهم ، و وجهوا اللوم لهم بسبب خلقهم حالة
من الاختلافات العرقية والطائفية، التي تسمت أكثر من السابق. و مع ذلك فالتقرير يقول ان الانسحاب
هو أيضا مصدر للشكوك والقلق في أوساط المجتمعات، خصوصا في المناطق المتنازع عليها في
الشمال، حيث لعبت القوات الامريكية دورا وسيطا في التوسط بين القوى المتنافسة.

البحث لهذا التقرير تم إجرائه في العراق بين يوليو و أغسطس 2011. تم إستطلاع 300 شخص من
14 مجموعة عرقية/دينية - البهائيون، العراقيون السود ، كلدان-سريان-أشوريون، الارمن، الكاكائيون،
الغجر، الكورد الفيليون، الصابئة المندائيون، الشبك، التركمان، الأيزيديون، العرب السنة، العرب الشيعة
و الأكراد.

ملاحظات للمحررين

• فرص لإجراء مقابلات:

لندن - كريس تشابمان، مدير برنامج منع النزاعات، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (الإنجليزية /
الفرنسية / الإسبانية)

T : +44 20 7422 4207

M : +44 797 369 45 29

العراق - لويس إقليمس، نائب رئيس مجلس الأقليات العراقية (عربي / فرنسي / إنجليزي)

T: +964 790 191 2362/770 787 5624

E: louisclimis@yahoo.com

لمزيد من المعلومات أو للحصول على نسخة من التقرير، اتصل بالمكتب الصحفي للمجموعة الدولية
لحقوق الأقليات (MRG):

إيما إيستوود

T: +44 207 4224205

M: +44 7989699984

E: emma.eastwood@mrgmail.org

Twitter: [@MinorityRights](https://twitter.com/MinorityRights)

• التقرير، "تحسين الوضع الأمني للأقليات في العراق"، سوف يكون متاحًا باللغتين الإنجليزية و العربية
على موقع MRG في 19 يوليو تموز.

• المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، هي إحدى المنظمات العالمية الرائدة في مجال حقوق الإنسان،
تعمل على تأمين حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية والسكان الأصليين. وهي تعمل مع أكثر من
150 شريكًا في أكثر من 50 بلدا.